Journal Of the Iraqia University 65-1(31-1) January (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

أثر البنية التحتية المالية في متانة القطاع المصرفي العراقي

أستاذ مساعد: د. زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي

مدرس: محمد يونس الشرابي جامعة الموصل/كلية الإدارة والاقتصاد

The Impact of the Financial Infrastructure on The Soundness of the Iraqi Banking Sector

Dr. zahraa A. M. T. Alnuaimi Lecturer
mohammed Younus Alsharaby Assist. Prof.
College of Administration and Economics
University of Mosul
mohamad_alsharaby@uomosul.edu.iq
zahraa_ahmed@uomosul.edu.iq

doi 10.58564/MABDAA.62.2.2023.535

المستخلص

ان البنية التحتية المالية تمثل اهم الركائز لتطوير القطاع المصرفي وتحقيق أرباحا مرتفعة، لذلك يهدف البحث الى قياس أثر البنية التحتية المالية في متانة القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011–2021) حيث تم اختبار الأثر باستخدام نموذج ARDL على متغيرات البحث المتمثلة بالبنية التحتية المالية (التسوية الاجمالية الفورية، التحويلات الدائنة، مقاصة الصكوك الالكترونية) على متانة القطاع المصرفي العراقي (هامش الربح ، العائد على اجمالي الموجودات ، العائد على حق الملكية) ، وقد توصل البحث الى وجود تأثير معنوي للبينية التحتية المالية في متانة القطاع المصرفي العراقي وضرورة تطوير البنية التحتية المالية باستمرار. **الكلمات المفتاحية: البنية التحتية المالية، متانة القطاع المصرفي.**

Abstract

The financial infrastructure represents the most important pillars for developing the banking sector and achieving high profits, thereforeThe research aims to measure the impact of the financial infrastructure on the of the soundness Iraqi banking sector for the period (2011-2021), where the impact was tested using the ARDL model on the research variables represented by the financial infrastructure (immediate gross settlement, credit transfers, electronic instrument clearing) on the strength of the Iraqi banking sector. (Profit margin, return on total assets, return on equity). The research concluded that there is a significant impact of the financial infrastructure on the soundness of the Iraqi banking sector and the necessity of constantly developing the financial infrastructure. **Key Word**: Financial Infrastructure, Soundness Banking.

المقدمة

ان البنية التحتية المالية تتميز بتأثيرها الكبير في تطوير القطاع المصرفي وبالأخص أنظمة الدفع الالكتروني والذي ينعكس بشكل مباشر بتطوير النظام المالي، فالبنية التحتية تساهم بشكل كبير في توصيل الخدمات المصرفية بسرعة عالية المالي ومواجهة الازمات المالية المحتملة التي تهدد القطاع المصرفي وتنعكس سلبا في أنظمة الدفع وتقديم الخدمات المالية. وكلفة منخفضة بتوفير تقنية المعلومات والاتصالات التي ساهمت بتقديم أفضل الختمات المصرفية الحديثة، فضلا عن دورها الكبير في تعزيز متانة القطاع المصرفي وتحقيق الشفافية وتحقيق الاستقرار المالي.

المبحث الأول: منهجية البحث

أهمية البحث

للبحث الحالي أهمية كبيرة بتناوله موضوع البنية التحتية المالية التي تعد اهم الركائز الأساسية في سرعة توصيل الخدمات المصرفية الى الزبائن بحكم تطوير أنظمة الدفع الالكتروني في القطاع المصرفي العراقي وتقديم أفضل الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية وتوفير بنية تحتية مالية امنة ومرنة وخفض المخاطر التي يتعرض لها.

مشكلة البحث

تمثل البنية التحتية تحديا كبيرا امام القطاع المصرفي العراقي في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة وتطور القطاع المصرفي في الدول المتقدمة لذلك فان مشكلة البحث تتمثل في الاتي: -

١- هل يوجد تأثير للبنية التحتية المالية (التسوية الاجمالية الفورية، التحويلات الدائنة، مقاصة الصكوك الالكترونية) في متانة (هامش الربح) القطاع المصرفي العراقي.

٢- هل يوجد تأثير للبنية التحتية المالية (التسوية الاجمالية الفورية، التحويلات الدائنة، مقاصة الصكوك الالكترونية) في متانة (العائد على اجمالي الموجودات) القطاع المصرفي العراقي.

٣- هل يوجد تأثير للبنية التحتية المالية (التسوية الاجمالية الفورية، التحويلات الدائنة، مقاصة الصكوك الالكترونية) في متانة (العائد على حق الملكية) القطاع المصرفي العراقي.

هدف البحث

يهدف البحث نحو تحقيق الاتي:-

١- عرض جانب نظري عن البنية التحتية المالية مستندا الى الدراسات العلمية الحديثة.

٢- اختبار تاثير البنية التحتية المالية في متانة القطاع المصرفي العراقي.

٣- معرفة مدى مساهمة البنية التحتية المالية في تدعيم القطاع المصرفي لمواجهة الازمات المالية والاقتصادية.

فرضية البحث

تساهم البنية التحتية المالية في تطوير أنظمة الدفع والقطاع المصرفي وبسرعة كبيرة فضلا عن جعل القطاع المصرفي اكثر قدرة في مواجهة الازمات المالية، لذلك فان فرضيات البحث تتمثل في الاتي :-

١- يوجد تأثير معنوي للبنية التحتية المالية (التسوية الاجمالية الفورية، التحويلات الدائنة، مقاصة الصكوك الالكترونية) في متانة (هامش الربح) القطاع المصرفي العراقي.

٢- يوجد تأثير معنوي للبنية التحتية المالية (التسوية الاجمالية الفورية، التحويلات الدائنة، مقاصة الصكوك الالكترونية) في متانة (العائد على اجمالي الموجودات) القطاع المصرفي العراقي.

٣- يوجد تأثير معنوي للبنية التحتية المالية (التسوية الاجمالية الفورية، التحويلات الدائنة، مقاصة الصكوك الالكترونية) في متانة (العائد على حق الملكية) القطاع المصرفي العراقي.

عينة البحث

بفضل مساهمة البنية التحتية المالية في تطوير أنظمة الدفع والتسوية وتدعيم القطاع المصرفي لمواجهة المخاطر المتعددة والأزمات المحتملة لذلك فان عينة البحث تتمثل في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011-2021).

منهج البحث

ان البحث الحالي يستند الى المنهج الوصفي في عرض موضوع البحث مستندا الى الدراسات العلمية الحديثة التي تناولت البنية التحتية المالية فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي لاختبار فرضيات البحث والوصول الى النتائج.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي

مفهوم البنية التحتية المالية:

ان الحد الأدنى الذي يتطلب توفيره كبنية تحتية مالية لأي بلد هو جهاز مصرفي متطور نسبيا وسوق لرأس المال مؤلف على الأقل من سوق أسهم نشط، بالإضافة الى قاعدة من مؤسسات التمويل المتخصص (بنوك التمويل الإنمائي المتوسط والطويل الأجل)، فضلاً عن مؤسسات التقاعد والضمان الاجتماعي، وهو يعتبر الحد الأدنى وهو المفهوم الضيق للبنية التحتية المالية ضمن مفاهيم الأنظمة المالية الدولية الحديثة. (مليكة، ٢٠١٧، ٨)وعليه فإن المكونات المادية الفيزيائية للبنية التحتية المالية هي: (الوكالات المصرفية، سوق رأس المال، تجهيزات ضرورية من أجل ضمان المبادلات والاتصالات).كما تتكون البنية التحتية المالية من مجموع مؤسسات الأسواق، الشبكات والبنية التحتية المادية، التي تدعم نمو فعالية عمليات الوسطاء الماليون، تبادل المعلومات، وتسوية المدفوعات بين المتعاملين في أسواق الجملة وأسواق التجزئة.(Mukhe,2022,2) إن وجود بنية تحتية مالية سليمة وفعالة تساعد على الاستقرار المالي وتعد ضرورة لنجاح عمليات الأسواق المالية المتكاملة والعصرية.يتمثل نهج صندوق النقد العربي للبنية التحتية المالية في دمج المفهوم الأوسع للبنية التحتية المالية، بدلاً من التركيز الضيق على أنظمة الدفع. تشمل البنية التحتية المالية، على نطاق واسع كالأساس للنظام المالي للبلد، بما في ذلك جميع المؤسسات والمعلومات والتقنيات والقواعد والمعايير التي تتيح الوصول المالي من خلال أنظمة مالية شفافة ومستقرة.

كما تشمل العناصر الرئيسية للبنية التحتية المالية، سجلات الضمانات المحدثة، وأنظمة مشاركة المعلومات الائتمانية العالمية، والأنظمة العاملة للدفع، وتسوية الأوراق المالية والتحويلات، وإدارة أسواق الدين المحلية القوية. تعزز البنية التحتية المالية الآمنة والفعالة الشمول المالي والاستقرار المالي وهي ضرورية للتشغيل الناجح للأسواق المالية المتكاملة الحديثة.والواقع أن البنية التحتية المالية السيئة في العديد من البلدان النامية تفرض قيداً كبيراً على المؤسسات المالية لتوسيع عرضها للخدمات المالية والائتمان والادخار وخدمات الدفع لتشمل جميع شرائح المجتمع وعدم حرمانه من الخدمات. كما أنه يخلق مخاطر يمكن أن تهدد استقرار النظام المالي ككل، حيث قد يؤدي ضعف المدفوعات وأنظمة التسوية إلى تفاقم الأزمات المالية (صندوق النقد العربي،٢٠١٨، ١٩).إن البنية المالية التحتية مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات التنظيمية والتكنولوجية يمكن التعبير عنه من خلال الاتي: (مليكة، ٢٠١٧، ٧) (خلف وعزيز،٢٠١٦، ٢٠)

البنية التحتية المالية: هي مجموعة المؤسسات والقوانين وأنظمة دفع تعمل على توفير الخدمات والمعلومات المالية المتقدمة بأقل تكلفة وبسرعة عالية وبطريقة آمنة وتلبي متطلبات كل الزبائن وفي كل الأوقات، ويربط البعض تطور البنية التحتية المالية بنظام المدفوعات ونظام تسوية الأوراق المالية لأن نظام المدفوعات الكفوء يساعد في إنجاز معاملات الدفع بسرعة وكلفة أقل (تقرير الاستقرار المالي العراقي،٢٠١٧،٦٧).تتضمن البنية التحتية المالية بالإجمال سجلات الضمانات، وكالات التصنيف للقروض، حصص القرض، وكذلك نظم الدفع والتسوية. كما تمثل مجموعة مؤسسات تعمل على توفير المعلومات والبيانات الاستثمارية وتوفر الموارد المالية بأقل كلفة ممكنة ووقت وتمثل بذلك القاعدة الأساسية التي يستند اليها الاقتصاد المحلي التي تخدم التنمية الاقتصادية.وان البنية المالية التحتية هي مجموعة من الاليات والأنظمة التي تساهم في التشغيل الفعال لمؤسسات الوساطة المالية والتي تشتمل على أنظمة الدفع ومكاتب المعلومات الائتمانية وسجلات الضمانات وعلى نطاق أوسع تشمل الإطار القانوني والتنظيمي لعمليات القطاع المالي.

أُسس البنية التحتية المالية:

ومن المفاهيم المذكورة أنفاً فإن مفهوم البنية المالية التحتية يضم الأسس الآتية:

(تقرير الاستقرار المالي العربي،٢٠٢٣، ٣٣)

١-مؤسسات مالية وسيطة متنوعة سواء مصارف تجارية أو متخصصة وصناديق استثمار وأسواق مالية وغيرها من المؤسسات المالية المختلفة.

٢-وجود إطار قانوني وتنظيمي يتضمن اليات تنفيذ وحل الخلافات فضلاً عن قوانين الإفلاس.

٣-وجود مؤسسات للإشراف والمحاسبة والتدقيق والرقابة.

٤-وجود أنظمة للمقاصة والتسويات والمبادلات.

٥-وجود قاعدة تكنولوجية متطورة.

٦-تسهم البنية التحتية المالية في سهولة الوصول الى مصادر التمويل المختلفة.

لهذا فإن درجة تطور البنية التحتية المالية في أي دولة يمكن قياسها من خلال مدى تطور وفعالية مكونات البنية المالية والتي تشتمل على (الأطر القانونية والتنظيمية للقطاع المالي والمصرفي وأنظمة الدفع والتسوية) الى جانب(مكاتب الاستعلام الائتماني وسجلات الضمان)، حيث ان تطور مكونات البنية المالية التحتية سوف يسهم في تعزيز ودعم الاستقرار المالي.

أهم تطورات البنية التحتية المالية في العراق:

لغرض مواكبة التطورات العالمية في القطاع المالي والمصرفي فقد أصدر البنك المركزي العراقي مجموعة مهمة من الضوابط لتطوير البنية التحتية المالية في القطاع المالي والمصرفي وكما يلي: (تقرير الاستقرار المالي العراقي،٢٠١٩، ٦٧-٧٢)

١- ضوابط مناقلة السيولة.

٢- ضوابط رفع القرض الصغير والمتوسط الى (١) مليار دينار.

٣- ضوابط اندماج واتحاد المصارف.

٤- ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي.

٥- دليل العمل الرقابي الخاص بالتدقيق الداخلي.

٦- دليل العمل الرقابي ضوابط إدارة المخاطر.

٧- التعليمات الارشادية لأعداد القوائم المالية للمصارف وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي رقم(٩) للأدوات المالية.

٨- تعليمات اختبارات الضغط.

٩- السيولة حسب سلم الاستحقاق.

١٠-تقرير الامتثال الشرعي ومراقب الامتثال.

١١-ضوابط التكافل.

تطورات البنية التحتية المالية في العراق:

قام البنك المركزي العراقي بجهود مستمرة لمعالجة وتطوير البنية التحتية المالية، لما لها من دور كبير في تحقيق هدف الاستقرار المالي في العراق، وسيما وأن هدف الاستقرار المالي من الأهداف الرئيسة التي أعتمدها البنك المركزي العراقي في قانونه والخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي ٢٠٢١-٢٠٢٣، وإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب انشاء بنية تحتية مالية متطورة ومواكبة للتطورات العالمية حيث٣ قام البنك المركزي بما يلي (تقرير الاستقرار المالي العربي،٢٠٢٣، ٣٤):

١-اصدار ضوابط خاصة بالوكلاء الرئيسيين والثانويين لمزودي خدمات التحويل الأجنبي لغرض تعزيز الدور الاشرافي والتنظيمي في عموم العراق.

٢-تطوير خدمات الالتحاق الرقمي وهو نظام مالي رقمي متكامل، حيث يعمل على تحويل العراق الى دولة أقل اعتماداً على النقد.

٣-وضع خطة استراتيجية تنفذ على مراحل تتضمن عدة مشاريع، والهدف منها الاستمرار بتطوير البنية التحتية للأمن السيبراني، وحماية البيانات بكافة مستوياتها وفق أحدث التقنيات والتكنولوجيا المتطورة والمعتمدة.

٤-رفع كفاءة ادواته النقدية المباشرة وغير المباشرة بإحداث تطوير وتحديث لأنظمة المدفوعات وفق أفضل الممارسات الدولية.

أنظمة دعم البنية التحتية المالية في العراق:

أنشأ البنك المركزي العراقي جملة من الأنظمة والبرامج لدعم البنية التحتية المالية في العراق منها:

- المنصة الالكترونية لخطابات الضمان.
- نظام الدفع السريع (Faster Payment).
- تطوير نظام التسوية الإجمالية (RTGS).
- إنشاء نظام AML الخاص بمراقبة حركة الحسابات وإعطاء التنبيهات بالحركات المشبوهة والمشكوك فيها.
- نظام الاستعلام الائتماني (CBS).
- إنشاء نظام (CASH SYSTEM): هو نظام لمتابعة حالة الشركات والمصارف الذي يتضمن (فرض/رفع) العقوبات المفروضة عليها.
- نظام البيع النقدي: لغرض أتمتة كافة المعلومات الخاصة بالمتعاملين وتدقيقها والتأكد من عدم وجود ما يمنع دخولهم الى نافذة بيع العملة الأجنبية.
- نظام FINSCAN : يستخدم هذا النظام لفحص الأطراف المشاركين في النافذة، وذلك للتأكد من عدم خضوعها للعقوبات الدولية والحكومية.
- نظام (CBI Backlist): يتم من خلال هذا النظام إضافة ورفع أسماء الزبائن من قائمة المحلية الخاصة بهذا البنك.

- برنامج آمن الزبائن مع المصارف العراقية (CSP): ليكون برنامج متكامل أطلقته شركة سويفت عام ٢٠١٨ ويحتوي على معايير مثالية للمصارف للالتزام بها وعددها ٢٧ ضابطاً أمنياً.
- اكمال مشروع شركة سويفت الجديد (SWFIT SCOPE): وهو مشروع يربط المصارف العراقية مع البنك المركزي لأجل وصول ما يتم تحويله من رسائل نوع (١٠٣) الى البنك المركزي.
- نظام الرقابة على التقارير المصرفية (BSRS).
- أنظمة خاصة بدائرة الإصدار والخزائن في البنك المركزي العراقي.

متانة القطاع المصرفي العراقي:

ان أهمية متانة القطاع المصرفي نابعة من دوره في التنمية الاقتصادية فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات للأفراد والشركات ومن ثم تتولى عملية ضخ الأموال على شكل قروض واستثمارات وبذلك تتعدد الأطراف وتتنافس في الحصول على موارد المصرف كلاً حسب احتياجاته ورغباته(Wheelen&Hanger,2000,21).وهو الوسيلة التي بواسطتها يتم التأكد بأن النتائج التي حققها المصرف في نهاية مدة زمنية معينة هي مطابقة لما أراد المصرف تحقيقه (Rose,1999,197). يمكن تقييم متانة القطاع المصرفي من خلال مجموعة معايير مقسمه الى (35) مجموعه فرعيه من المعايير وتضم كل مجموعه فرعيه عددا من المعايير التي تختص بقياس الاداء في جانب معين او اكثر من جوانب النشاط الاقتصادي للوحدات، وتبلغ هذه المعايير في مجموعها العام (388) معيارا موزعه على المجاميع الفرعية المذكورة. وبقدر تعلق الامر بتقييم اداء المصارف كأحدى الوحدات الاقتصاديه المهمة والمؤثرة سوف ننتقي مجموعة معايير من بين المعايير ال(388) ممن لها علاقه مباشره بالمصارف بحيث يمكن اعتمادها واستخدامها في تقييم متانة القطاع المصرفي، وقد بلغ مجموع ما تم انتقاؤه من معايير تقييم اداء (29) معيارا مصنفه على اساس المجاميع التي اختيرت منها، وهي (7) مجاميع وهي الانسب والافضل في تقييم متانة القطاع المصرفي.وفيما يأتي استعراضا مفصلا لمعايير تقييم متانة القطاع المصرفي المنتقاة مصنفه وفقا للمجاميع الفرعية
(حلاوي،٢٠٠٠، ٣٦)، (الحسيني والدوري،٢٠٠٠، ٢٣)، (الخطيب،٢٠٠٥، ١٩):

أولا- مجموعة المعايير العامة: وتضم هذه المجموعة معايير تقويم الاداء المصرفي الاتية:

1. عائد الاستثمار $= \frac{\text{الارباح}}{\text{رأس المال المستثمر}} \times 100\%$
2. نسبة الايرادات الى رأس المال المستثمر $= \frac{\text{الايرادات}}{\text{رأس المال المستثمر}} \times 100\%$
3. درجة او نسبة التكنولوجيا المستخدمه $= \frac{\text{الموجودات الثابته المستخدمه في الالات والمعدات}}{\text{اجمالي الرواتب والاجور}} \times 100\%$

ثانيا- مجموعة معايير الربحيه: وتضم هذه المجموعه معايير تقييم الاداء المصرفي الاتيه:

1. دوران حقوق الملكيه $= \frac{\text{الايرادات}}{\text{حقوق الملكيه}} \times 100\%$
2. معدل عائد الاستثمار الى حقوق الملكيه $= \frac{\text{الربح بعد الضريبه}}{\text{حقوق الملكيه}} \times 100\%$
3. معدل دوران الموجودات $= \frac{\text{الربح بعد الضريبه}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\%$
4. معدل دوران الموجودات الثابته $= \frac{\text{الربح بعد الضريبه}}{\text{الموجودات الثابته}} \times 100\%$
5. نسبة صافي الربح بعد الضريبه الى الايرادات $= \frac{\text{الربح بعد الضريبه}}{\text{الايرادات}} \times 100\%$
6. نسبة مقسوم الارباح الى صافي الربح بعد الضريبه $= \frac{\text{مقسوم الارباح}}{\text{صافي الربح بعد الضريبه}} \times 100\%$
7. نسبة تطور أجمالي الربح $= (\frac{\text{اجمالي ربح السنه الحاليه}}{\text{اجمالي ربح السنه السابقه}} - 1) \times 100\%$
8. نسبة تطور صافي الربح $= (\frac{\text{صافي ربح السنه الحاليه}}{\text{صافي ربح السنه السابقه}} - 1) \times 100\%$

ثالثاً- مجموعة الاستثمارات الماليه: وتضم هذه المجموعه معايير تقييم الاداء المصرفي الاتيه:

1. ربح السهم العادي $= \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبه-ارباح الاسهم الممتازه}}{\text{عدد الاسهم العاديه المباعه(المتداوله)}}$
2. القيمه الدفتريه للسهم العادي $= \frac{\text{حقوق الملكيه}}{\text{عدد الاسهم العاديه المباعه(المتداوله)}}$

رابعا – مجموعة أنتاجية رأس المال: وتضم هذه المجموعه معايير تقييم الاداء المصرفي الاتيه:

1. أنتاجية رأس المال من الالات والمعدات $= \frac{\text{القيمه المضافه الاجماليه بتكلفة عناصر الانتاج}}{\text{قيمة الالات والمعدات}} \times 100\%$
2. نسبة الالات والمعدات من اجمالي الموجودات الثابته $= \frac{\text{قيمة الالات والمعدات}}{\text{قيمة الموجودات الثابته}} \times 100\%$

خامسا – مجموعة الهيكل التمويلي: وتضم هذه المجموعه معايير تقييم الاداء المصرفي الاتيه:

1. نسبة المطلوبات الى مجموع الموجودات $= \frac{\text{المطلوبات}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\%$
2. نسبة حقوق الملكيه الى مجموع الموجودات $= \frac{\text{حقوق الملكيه}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\%$
3. نسبة حقوق الملكيه الى مجموع المطلوبات $= \frac{\text{حقوق الملكيه}}{\text{مجموع المطلوبات}} \times 100\%$
4. نسبة التمويل الطويل الاجل الى اجمالي الموجودات الثابته $= \frac{\text{القروض(الديون)الطويلة الاجل}}{\text{اجمالي الموجودات الثابته}} \times 100\%$

سادسا– مجموعة المقدرة على الوفاء : وتضم هذه المجموعه معايير تقييم الاداء المصرفي الاتيه:

1. نسبة التداول(النسبه الجاريه) $= \frac{\text{الموجودات المتداوله}}{\text{المطلوبات المتداوله}}$
2. نسبة السيوله (النسبه الصارمه) $= \frac{\text{الموجودات المتداوله – المخزون}}{\text{المطلوبات المتداوله}}$
3. نسبة السيوله السريعه(الصارمه جدا) $= \frac{\text{النقديه}}{\text{المطلوبات المتداوله}}$
4. نسبة صافي رأس المال العامل الى المطلوبات المتداوله $= \frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{المطلوبات المتداوله}}$
5. نسبة صافي رأس المال العامل الى المطلوبات طويلة الاجل $= \frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{المطلوبات الطويلة الاجل}}$

سابعا– مجموعة ادارة الاموال والمبيعات: وتضم هذه المجموعه معايير تقييم الاداء المصرفي الاتيه:

1. نسبة التمويل القصير الاجل الى اجمالي الديون $= \frac{\text{القروض القصيرة الاجل}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100\%$
2. نسبة الموجودات المتداوله الى الاقتراض $= \frac{\text{الموجودات المتداوله}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100\%$
3. سرعة دوران النقديه $= \frac{\text{الايرادات السنويه}}{\text{النقود+الموجودات السريعه(شبه النقود)}}$
4. الحاجه الى القروض $= \frac{\text{القروض}}{\text{حقوق الملكيه}}$
5. نسبة تطور الموجودات $= (1 - \frac{\text{اجمالي الموجودات في السنه الحاليه}}{\text{اجمالي الموجودات في السنه السابقه}}) \times 100\%$

المبحث الثالث: تقدير أثر البنية التحتية المالية في متانة القطاع المصرفي العراقي

يتناول المبحث الاتي تقدير أثر البنية التحتية المالية في متانة القطاع المصرفي العراقي للمدة الزمنية (2011–2021) حيث كانت البيانات ربع سنوية لمتغيرات البحث المستقلة وهي ((التسوية الاجمالية الفورية، التحويلات الدائنة، مقاصة الصكوك الالكترونية) والمتغيرات المعتمدة (هامش الربح ، العائد على اجمالي الموجودات ، العائد على حق الملكية) ، والبيانات الخاصة بالبحث تم الحصول عليها من تقرير البنك المركزي العراقي وقاعدة بيانات تنمية النظم المالية العالمية .

اولا: اختبار جذر الوحدة.

لإثبات صحة فرضيات البحث من عدمها والوصول إلى الهدف الرئيسي من البحث ، سنقوم بوصف المتغيرات الأساسية إذ تمثل المتغيرات التابعة مؤشرات متانة القطاع المصرفي العراقي (Y1,Y2,Y3). أما المتغيرات المستقلة فهي مؤشرات البنية التحتية (X1,X2,X3) كما في الجدول التالي:**جدول (١): وصف متغيرات الدراسة**

رمز المتغير	اسم المتغير	توصيفه
X1	التسوية الاجمالية الفورية	المتغيرات المفسرة (مؤشرات البنية التحتية)
X2	التحويلات الدائنة	
X3	مقاصة الصكوك الالكترونية	
Y1	هامش الربح	المتغيرات المعتمدة
Y2	العائد على اجمالي الموجودات	

Y3	العائد على حق الملكية	مؤشرات متانة القطاع المصرفي العراقي

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان استنادا الى توصيف النموذج. وقد تم استخدام البيانات ربع سنوية و تم اختبار نموذج ARDL وذلك من خلال برنامج Eviews.12. بداية الامر و قبل الدخول إلى اختبارات النماذج، سنعرض جدولاً يوضح اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وفقاً لنتائج اختبار فيلبس – بيرون (P.P)، لقد تم أخذ اختبار **فيلبس – بيرون (P.P)** فقط لكل النماذج، كونه أكثر دقة.

جدول (2): نتائج اختبار Phillips–Perron test statistic

اختبار الاستقرارية						
	Levelالمستوى			1st Differenceالفرق الأول		
المتغيرات	PP	Sig.	Result	PP	Sig.	Result
X1	-0.87645	0.0035	stationary	-1.765467	0.0038	Stationary
X2	-0.65433	0.0050	stationary	-0.060984	0.0387	Stationary
X3	-0.26345	0.0153	stationary	-2.061626	0.0028	Stationary
Y1	-2.98765	0.0000	stationary	-2.569597	0.0054	Stationary
Y2	-0.54325	0.8350	No stationary	-2.087654	0.0087	Stationary
Y3	-0.184583	0.6153	No stationary	-3.345677	0.0008	Stationary

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ثانيا: تقدير مؤشرات البنية التحتية على مؤشر هامش الربح Y1.

١- اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL.بعد اجراء اختبار جذر الوحدة على المتغيرات الاقتصادية تبين أنها كانت مستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول(1) ١ وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج. جدول (3): نتائج التقدير الاولي اختبار أنموذج ARDL.

Dependent Variable: Y1			
Method: ARDL			
R-squared	0.832889	Mean dependent var	1.612857
Adjusted R-squared	0.498667	S.D. dependent var	1.231779
S.E. of regression	0.872159	Akaike info criterion	2.786474
Sum squared resid	6.845958	Schwarz criterion	3.690470
Log likelihood	-20.01063	Hannan-Quinn criter.	3.062834
F-statistic	2.492026	Durbin-Watson stat	2.756685
Prob(F-statistic)	1758٠0.0		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.يوضح لنا الجدول (3) نتائج القوة التفسيرية لاختبار Adjusted –squared الذي يوضح ان (٤٩٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (هامش الربح Y1) سببها المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3) ,أما اختبار (F) فهي تشير على معنوية النموذج ككل من الناحية الاحصائية ,وكذلك اظهرت نتائج اختبار(Durbin–Watson stat) عدم وجود ارتباط ذاتي.

٢- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test.

لاختبار مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين (X1,X2,X3) كمتغيرات مستقلة و(Y1) كمتغير تابع فلا بد من اجراء اختبار الحدود Bound Test, كما في الجدول التالي: – جدول (4): نتائج اختبار الحدودBound Test .

Test Statistic	Value	K
F-statistic	٥,٣٦٨٥٢٥	٣
القيمة الجدولية(Critical Value Bound)		
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
5%	2.79	3.67

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يلاحظ من خلال الجدول (4) أعلاه ان قيمة (F–statistic) المحتسبة بلغت (٥.٣٦٨٥٢٥) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%), مما يعنى اننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين (X1,X2,X3) و(Y1) ، اي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

٣- اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الاجل). ان هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الاجل القصير من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، كما ان هذا الاختبار يوضح معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة عودة الأنموذج الى التوزان في الاجل الطويل، والجدول ادناه يوضح ذلك.جدول (5): نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.988273	1.629676	3.674517	0.0051
LOGY1(-1)*	-0.343209	0.098476	-3.485213	0.0069
)D(X1	0.324209	0.108723	2.981985	0.0154
D(X2)	-0.258213	0.060787	-4.247862	0.0021
D(X3)	0.172637	0.038408	4.494816	0.0015

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يوضح الجدول اعلاه النتائج في الاجل القصير:

أ–وجود علاقة طردية بين التسوية الاجمالية الفورية X1 و هامش الربح Y1 أي عند زيادة مؤشر التسوية الاجمالية الفورية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة هامش الربح Y1 بمقدار (٠.٣٢) وحدة وعند مستوى احتمالية بلغت (٠.٠١٥٤).

ب– وكذلك وجود وجود علاقة عكسية بين التحويلات الدائنة X2 هامش الربح Y1 أي عند زيادة مؤشر التحويلات الدائنة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة هامش الربح Y1 بمقدار (٠.٢٥–) وحدة وعند مستوى احتمالية بلغت (٠.٠٠٢١).

ت– وجود علاقة طردية بين مقاصة الصكوك الالكترونية X3 و هامش الربح Y1أي عند زيادة مؤشر مقاصة الصكوك الالكترونية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة هامش الربح Y1بمقدار (٠.١٧) وحدة وعند مستوى احتمالية بلغت (٠.٠٠١٥)

ث– وكذلك أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ بلغت قيمته (0.343209–) سالبة ومعنوية وهذا يدل على وجود علاقة توازنيه في الاجل القصير بين المتغيرين(X1,X2,X3) و(Y1) وباتجاه علاقة توازنيه في الاجل الطويل .

٤- اختبار المعلمات المقدرة (طويلة الاجل).هذا الاختبار يوضح تقدير المعلمات في الاجل الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة طويلة الاجل، كما في الجدول التالي: –جدول (6): نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-1.629605	0.597744	-2.726261	0.0234
X2	-2.659447	0.846627	-3.141226	0.0119
X3	1.327381	0.403843	3.286877	0.0094
C	17.44788	0.374907	46.53927	0.0000
EC = LOGY1 - (-1.6296*X1 -2.6594*X2 + 1.3274*X3 + 17.4479)				

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

أ- وجود علاقة عكسية بين (التسوية الاجمالية الفورية X1 , التحويلات الدائنة X2) و هامش الربح Y1 أي عند زيادة مؤشر التسوية الاجمالية الفورية التحويلات الدائنة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض هامش الربح Y1 بمقدار (١.٦–) (٢.٦–) وحدة عالتوالي وعند مستوى احتمالية بلغت (٠.٠٢٣٤) (٠.٠١١٩) .

ب- وجود علاقة طردية بين مقاصة الصكوك الالكترونية X3 و هامش الربح Y1 أي عند زيادة مؤشر مقاصة الصكوك الالكترونية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة هامش الربح Y1 بمقدار (١.٣) وحدة وعند مستوى احتمالية بلغت (٠.٠٠٩٤).

ثالثا: تقدير مؤشرات البنية التحتية على مؤشر العائد على اجمالي الموجودات Y2

١- **اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL**بعد اجراء اختبار جذر الوحدة على المتغيرات الاقتصادية تبين أنها كانت مستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول(I) ١ وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج. **جدول (7): نتائج التقدير الاولي اختبار أنموذج ARDL**.

Dependent Variable: LOGY2			
Method: ARDL			
R-squared	0.963082	Mean dependent var	15.67005
Adjusted R-squared	0.944623	S.D. dependent var	1.562873
S.E. of regression	0.367782	Akaike info criterion	1.109800
Sum squared resid	2.434743	Schwarz criterion	1.585587
Log likelihood	-5.537194	Hannan-Quinn criter.	1.255253
F-statistic	52.17365	Durbin-Watson stat	1.592505
Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12. يوضح لنا الجدول (7) نتائج القوة التفسيرية لاختبار Adjusted –squared الذي يوضح ان (٩٤٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على اجمالي الموجودات Y2) سببها المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3) ,أما اختبار (F) فهي تشير على معنوية النموذج ككل من الناحية الاحصائية ,وكذلك اظهرت نتائج اختبار(Durbin–Watson stat) عدم وجود ارتباط ذاتي.

٢- **نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test**. لاختبار مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين (X1,X2,X3) كمتغير مستقل و(Y2) كمتغير تابع فلا بد من اجراء اختبار الحدود Bound Test, كما في الجدول التالي: - **جدول (8): نتائج اختبار الحدودBound Test** .

K	Value	Test Statistic
٣	٧,٠٦٩٤٠١	F-statistic
القيمة الجدولية(Critical Value Bound)		
I1 Bound	I0 Bound	مستوى المعنوية
3.67	2.79	5%

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12. يلاحظ من خلال الجدول (8) أعلاه ان قيمة (F–statistic) المحتسبة بلغت (٧.٠٦٩٤٠١) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%), مما يعنى اننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين (X1,X2,X3) و(Y2) ، اي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

٣- **اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الاجل)**. ان هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الاجل القصير من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، كما ان هذا الاختبار يوضح معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة عودة الأنموذج الى التوزان في الاجل الطويل، والجدول ادناه يوضح ذلك.**جدول (9): نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل**

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.909185	1.072251	-1.780539	0.0919
LOGY2(-1)*	0.114247	0.063205	1.807568	74٠0.0
)D(X1	-0.018966	0.127141	-0.149171	0.8831
D(X2)	0.749904	0.274900	2.727918	0.0138
D(X3)	-0.028517	0.095087	-0.299907	0.7677

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يوضح الجدول اعلاه النتائج في الاجل القصير:

أ-لا يوجد علاقة بين (التسوية الاجمالية الفورية X1 , مقاصة الصكوك الالكترونية X3) كمتغيرات مستقلة مع مؤشر العائد على اجمالي الموجودات Y2 بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز ٥٪.

ب- وكذلك وجود وجود علاقة طردية بين التحويلات الدائنة X2 و العائد على اجمالي الموجودات Y2 أي عند زيادة مؤشر التحويلات الدائنة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة العائد على اجمالي الموجودات Y2 بمقدار (٠.٧٤) وحدة وعند مستوى احتمالية بلغت (٠.٠١٣٨).

ت- وكذلك أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ بلغت قيمته (٠.١١٤٢٤٧) سالبة ومعنوية وهذا يدل على وجود علاقة توازنيه في الاجل القصير بين المتغيرين(X1,X2,X3) و(Y2) وباتجاه علاقة توازنيه في الاجل الطويل .

٤- اختبار المعلمات المقدرة (طويلة الاجل). هذا الاختبار يوضح تقدير المعلمات في الاجل الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة طويلة الاجل، كما في الجدول التالي: -**جدول (10): نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل**

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.166006	1.109986	0.149557	0.8828
X2	-6.563861	3.021697	-2.172244	0.0434
X3	0.249609	0.824937	0.302580	0.7657
C	16.71099	1.337763	12.49174	0.0000
EC = LOGY2 - (0.1660*X1 -6.5639*X2 + 0.2496*X3 + 16.7110)				

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

أ- لايوجد العلاقة بين (التسوية الاجمالية الفورية , X1 مقاصة الصكوك الالكترونية X3) كمتغيرات مستقلة مع مؤشر العائد على اجمالي الموجودات Y2 بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز ٥.%

ب- وجود علاقة عكسية بين التحويلات الدائنة X2 و العائد على اجمالي الموجودات Y2 أي عند زيادة مؤشر التحويلات الدائنة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض العائد على اجمالي الموجودات Y2 بمقدار (٦.٥٦-) وحدة وعند مستوى احتمالية بلغت (٠.٠٤٣٤).

رابعا: تقدير مؤشرات البنية التحتية على مؤشر العائد على حق الملكية Y3

١- اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL بعد اجراء اختبار جذر الوحدة على المتغيرات الاقتصادية تبين أنها كانت مستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول(I) ١ وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج. **جدول (11): نتائج التقدير الاولي اختبار أنموذج ARDL.**

Dependent Variable: LOGY3			
Method: ARDL			
R-squared	0.740050	Mean dependent var	17.80213
Adjusted R-squared	0.630597	S.D. dependent var	0.265074
S.E. of regression	0.161108	Akaike info criterion	-0.558387
Sum squared resid	0.493163	Schwarz criterion	-0.130178
Log likelihood	16.81741	Hannan-Quinn criter.	-0.427479
F-statistic	6.761358	Durbin-Watson stat	2.036581
Prob(F-statistic)	0.000312		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يوضح لنا الجدول (11) نتائج القوة التفسيرية لاختبار Adjusted -squared الذي يوضح ان (63%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (العائد على حق الملكية Y3) سببها المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3) ,أما اختبار (F) فهي تشير على معنوية النموذج ككل من الناحية الاحصائية ,وكذلك اظهرت نتائج اختبار(Durbin-Watson stat) عدم وجود ارتباط ذاتي.

٢- **نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test.** لاختبار مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين (X1,X2,X3) كمتغير مستقل و(Y3) كمتغير تابع فلا بد من اجراء اختبار الحدود Bound Test, كما في الجدول التالي: - **جدول (12): نتائج اختبار الحدودBound Test .**

K	Value	Test Statistic
٣	١,٦٧٢٣٧٨	F-statistic
القيمة الجدولية(Critical Value Bound)		
I1 Bound	I0 Bound	مستوى المعنوية
3.67	2.79	5%

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يلاحظ من خلال الجدول (12) أعلاه ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (١.٦٧٢٣٧٨) وهي أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%), مما يعنى اننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وهذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين (X1,X2,X3) و(Y3) ، اي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل لذلك سوف تكون هنالك علاقة قصيرة فقط.

٣- **اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الاجل).** ان هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الاجل القصير من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، كما ان هذا الاختبار يوضح معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة عودة الأنموذج الى التوزان في الاجل الطويل، والجدول ادناه يوضح ذلك.**جدول (13): نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل**

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LOGY3)				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.216919	2.598449	2.007705	0.0591
LOGY3(-1)*	-0.294626	0.145579	-2.023818	0.0573
X1**	0.074415	0.064231	1.158544	0.2610
X2**	-0.192059	0.080850	-2.375486	0.0282
D(X3)	0.106952	0.037760	2.832452	0.0106

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يوضح الجدول اعلاه النتائج في الاجل القصير:-

أ-لايوجد العلاقة بين التسوية الاجمالية الفورية X1 و العائد على حق الملكية Y3 بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز ٥٪.

ب- وجود وجود علاقة عكسية بين التحويلات الدائنة X2 و العائد على حق الملكية Y3 أي عند زيادة مؤشر التحويلات الدائنة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض العائد على حق الملكية Y3 بمقدار (٠.١٩-) وحدة وعند مستوى احتمالية بلغت (٠.٠٢٨٢).

ت- وجود علاقة طردية بين مقاصة الصكوك الالكترونية X3 و العائد على حق الملكية Y3أي عند زيادة مؤشر مقاصة الصكوك الالكترونية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة العائد على حق الملكية Y3 بمقدار (٠.١٠) وحدة وعند مستوى احتمالية بلغت (٠.٠١٠٦)

ث- وكذلك أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ بلغت قيمته (0.294626-) سالبة ومعنوية وهذا يدل على وجود علاقة توازنيه في الاجل القصير بين المتغيرين(X1,X2,X3) و(Y3) وباتجاه علاقة توازنيه في الاجل الطويل.وان وجود علاقة طردية بين مقاصة الصكوك الالكترونية وهامش الربح وكذلك وجود علاقة طردية بين التحويلات الدائنة والعائد على الموجودات فضلا عن وجود علاقة طردية بين مقاصة الصكوك الالكترونية والعائد على حق الملكية ، يوكد الأثر الإيجابي لتطور البنية التحتية المالية في زيادة متانة القطاع المصرفي بزيادة أرباحه وتدعيم قدرته المالية والتقنية .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١- تساهم البنية التحتية المالية المتطورة في تطوير القطاع المصرفي وتحقيق المتانة المالية للقطاع المصرفي والنظام المالي .

٢- وجود علاقة طردية بين البنية التحتية المالية (التسوية الاجمالية الفورية) ومتانة القطاع المصرفي العراقي (هامش الربح)

٣- وجود علاقة طردية بين البنية التحتية المالية (مقاصة الصكوك الالكترونية) ومتانة القطاع المصرفي العراقي (هامش الربح)

٤- وجود وجود علاقة طردية بين البنية التحتية المالية (التحويلات الدائنة) ومتانة القطاع المصرفي العراقي (العائد على اجمالي الموجودات)

٥- وجود علاقة طردية بين البنية التحتية المالية (مقاصة الصكوك الالكترونية) ومتانة القطاع المصرفي العراقي (العائد على حق الملكية).

ثانيا: التوصيات

١- ضرورة توفير المرونة في أنظمة الدفع لحقيق عوائد مرتفعة فضلا عن تدعيم متانة القطاع المصرفي والنظام المالي .

٢- تطوير البنية المالية التحتية باستمرار لمواجهة كافة المخاطر والصدمات برفع مستوى الأمان والكفاءة لأنظمة الدفع والتسوية فضلا عن تطبيق المعايير الدولية .

٣- الاستمرار بتقديم الخدمات المصرفية المبتكرة التي تعزز المنافسة في القطاع المصرفي وتساهم في تحقيق استقرار النظام المالي.

٤- تشريع قوانين حديثة لتوفير الحماية لمستخدمي الخدمات المصرفية الالكترونية فضلا عن توفير أنظمة حماية كاملة لأنظمة الدفع والتسوية.

المصادر

- الحسيني، فلاح حسن عداي والدوري، مؤيد عبد الرحمن، ادارة البنوك، دار وائل الاردن، 2000.
- الخطيب ، سمير ، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار النشر، الإسكندرية، 2005.
- حلاوي، محمد مصطفى، ادارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العربية، اطروحة دكتوراه فلسفة غير منشوره في ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعه المستنصرية، 2000.
- عمار حمد خلف، رفل جميل عزيز، ٢٠١٦ ، بحث بعنوان "تحليل العلاقة السببية بين البنية المالية التحتية والاستثمارات الأجنبية في ماليزيا واندونيسيا للمدة من ١٩٩٠-٢٠١٣، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٩١ المجلد٢٢ .
- مليكة كركار، ٢٠١٧، أطروحة دكتوراه منشورة بعنوان" تشخيص البنية التحتية المالية وتفعيلها في الجزائر"، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير /قسم العلوم الاقتصادية.
- تقرير الاستقرار المالي العراقي للعام ٢٠١٧.
- تقرير الاستقرار المالي العراقي للعام ٢٠١٩.
- تقرير الاستقرار المالي العربي ٢٠٢٣.
- تقرير صندوق النقد العربي ٢٠١٨ رقم ٩١.
- https://www.amf.org.ae/ar/financial-sector/financial-infrastructure

المصادر الانكليزية:

- Weaver, Samual C & Weston, J Fred . Strategic Financial Management. 13th Ed . Thomson South –Western.p.32, 2008.
- Wheelen Tomas L., and Hanger J., David " Strategic Management and Business Polices" ,5th ed., Addison – Wesles pub compans, p21 2000.
- Rose,S Peter . Commercial Bank Management. London: Irwin MeGraw-Hill. P197 .1999.